

WIPO/ACE/9/22

الأصل: بالانكليزية

التاريخ: 9 يناير 2014

## اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد

### الدورة التاسعة

جنيف، من 3 إلى 5 مارس 2014

### تجربة المملكة المتحدة في التصدي لانتهاك الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت

من إعداد إليزابيث جونز، مديرة إنفاذ حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية، مكتب الملكية الفكرية، المملكة المتحدة\*

### مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية

1. إن مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية<sup>1</sup> (UK IPO) هو الوكالة التي تُسجّل وتمنح حقوق الملكية الفكرية الخاصة ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية في المملكة المتحدة. ويضطلع المكتب أيضاً بدور ريادي في مجال وضع السياسات – بما في ذلك إنفاذ الملكية الفكرية – وأطرها القانونية، ويدير مستودعاً مركزياً للمعلومات المتعلقة بإنفاذ الملكية الفكرية داخل المملكة المتحدة.

2. ولطالما كانت جرائم الملكية الفكرية تمثل مشكلةً في عالم السلع المادية، ولكن مع الاستخدام المتزايد لشبكة الإنترنت أصبحت جرائم الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت الآن تمثل تهديداً متزايداً لاقتصاد المملكة المتحدة. فالصناعات الإبداعية وحدها تزيد قيمتها على 36 مليار جنيه إسترليني سنوياً، ويعمل فيها أكثر من 1,5 مليون شخص. والتقدم التكنولوجي، الذي يمنح المجتمع ككل فوائد عظيمة ويُحدِث فيه أيضاً تغييرات كبيرة، يدل على أن انتهاك الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت يُمثل تهديداً متزايداً للشركات والمستهلكين في صورتَي القرصنة والتقليد على حدٍ سواء.

### كيف تتصدى المملكة المتحدة لمشكلة انتهاك الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت؟

3. تُقدِّم استراتيجية المملكة المتحدة لجرائم الملكية الفكرية لعام 2011 الإطار الذي تُكثِّف ضمنه حكومة المملكة المتحدة سعيها في التصدي لجرائم الملكية الفكرية. وتُبيِّن الاستراتيجية ضرورة الإنفاذ القائم على المعلومات، والعمل المُنسَّق، وتقاسم أفضل الممارسات، والحاجة إلى إطار قانوني فعّال. وتُعتبر جرائم التكنولوجيا والملكية الفكرية أحد المجالات الرئيسية التي يُرى

\* الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين وحدهم، وليست آراء الأمانة أو أي من الدول الأعضاء في الويبو.

<sup>1</sup> <http://www.ipo.gov.uk/>

أنها تتطلب عملاً إضافياً. وتشير الاستراتيجية إلى أن المشاكل التي نواجهها في عالم الإنترنت لا تخص المملكة المتحدة دون غيرها - بل هي ذات طابع عالمي مثل شبكة الإنترنت - وتلتزم الاستراتيجية بوضع خطة عمل بشأن التصدي للتقليد والقرصنة الإجرامية على شبكة الإنترنت.

4. وإضافةً إلى ذلك، أوصى استعراض هارغريفز للملكية الفكرية والنمو لعام 2011 ("استعراض هارغريفز") بأن "... الحكومة ينبغي أن تتبع نهجاً متكاملًا قائمًا على الإنفاذ والتوعية وقائمًا، بشكل أساسي، على تدابير ترمي إلى تعزيز الأسواق المشروعة وتمييزها في مجال حق المؤلف وغيره من مجالات الملكية الفكرية".

5. ويحتوي "تقرير المملكة المتحدة بشأن جرائم الملكية الفكرية" على تحديث سنوي عن التقدم المحرز في ظل استراتيجية المملكة المتحدة لجرائم الملكية الفكرية. ومنذ نشر استراتيجية المملكة المتحدة لجرائم الملكية الفكرية، أُحرز تقدمٌ كبيرٌ في إعداد مجموعة من التدخلات، والتعاون، وتنسيق الموارد على نطاق القطاعين العام والخاص للحد من انتهاك الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت مع زيادة وعي المستهلكين والنفاذ إلى المحتوى القانوني. وقد وضعت المملكة المتحدة نهجاً شاملاً للتعامل مع انتهاك الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت. وهذا النهج يشمل التدخلات الطوعية والإدارية والمدنية والجنائية التي ساعدت على وضع مجموعة أكثر شفافية من القواعد والمبادئ التوجيهية للسلوك بخصوص التعدي على الملكية الفكرية. وأصحاب الحقوق وسلطات الإنفاذ قادرون على استخدام كثير من الأساليب المختلفة - القانونية منها والطوعية - للتصدي لمشكلة انتهاك الحقوق على شبكة الإنترنت.

## إطار المملكة المتحدة التشريعي

6. إن القانون المتعلق بالتعدي على حق المؤلف في المملكة المتحدة يرد في قانون حق المؤلف والرسوم والناذج الصناعية والبراءات لعام 1988<sup>2</sup>. وهو يُجَدِّد الجرائم الجنائية، ويُوَقِّر لأصحاب الحقوق وسيلةً لحماية حقوقهم من خلال رفع دعوى قضائية أمام المحكمة المدنية بما يتماشى مع التشريعات الأوروبية، أي التوجيه EC/31/2000 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بتاريخ 8 يونيو 2000 بشأن جوانب قانونية معينة لخدمات مجتمع المعلومات، لا سيما التجارة الإلكترونية، في السوق الداخلية<sup>3</sup> (توجيه "التجارة الإلكترونية"). ويُحوَّل قانون حق المؤلف والرسوم والناذج الصناعية والبراءات محكَّم المملكة المتحدة سلطة توفير وسيلة لأصحاب الحقوق لحماية حقوقهم، ولكنه يتجنب فرض أي سبل انتصاف مُحدَّدة. وبدلاً من ذلك، تستطيع المحكمة أن تحكم بأي إجراءات تراها ضرورية ومتناسبة لحماية حقوق الملكية الفكرية. وهذا يساعد على ضمان أن الإجراءات المتاحة لأصحاب الحقوق يمكن أن يتواءم مع التكنولوجيا، بسبب ظهور أساليب مختلفة للحماية والتعدي.

7. وهناك جرائم أخرى قد تُرتكب فيما يتعلق بانتهاك حق المؤلف، منها الجرائم الواردة في قانون الاحتيال لسنة 2006<sup>4</sup>، وجريمة التآمر بغرض الاحتيال الواردة في القانون العام (وهي الاشتراك عن عمد في صفقة احتيالية - على سبيل المثال: تنزيل مقطوعات موسيقية معروفة أنها قد حُصل عليها بطريقة غير مشروعة). وجرائم الملكية الفكرية من الجرائم التي يُعتبر مرتكبها ذا نمط حياة إجرامي بمقتضى قانون عائدات الجريمة لسنة 2002<sup>5</sup> الذي ينص على مصادرة عائدات الجريمة أو استردادها بدعوى مدنية. وهذا يسمح للسلطة المعنية بالملاحقة القضائية بأن تسترد ما يصل إلى 50% من قيمة المصادرات، مع تقسيم المبلغ المتبقي بين وزارة الخزانة والأطراف الأخرى. ويرد أيضاً الاسترداد بدعوى مدنية في الجزء الخامس من قانون عائدات الجريمة، الذي يمكن استخدامه لاسترداد الأصول الإجرامية دون الحصول بالضرورة على إدانة جنائية.

<sup>2</sup> <http://www.legislation.gov.uk/ukpga/1988/48/contents>

<sup>3</sup> <http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:32000L0031:EN:HTML>

<sup>4</sup> <http://www.legislation.gov.uk/ukpga/2006/35/contents>

<sup>5</sup> <http://www.legislation.gov.uk/ukpga/2002/29/contents>

## التدخلات الطوعية

8. أُعدَّ عددٌ من التدخلات الطوعية التي جرى بموجبها التوصل إلى اتفاقات بين جماعات أصحاب الحقوق والقطاع الصناعي المعني بهدف زيادة صعوبة انتهاك الحقوق على شبكة الإنترنت. وذلك يشمل صناعة الإعلان على شبكة الإنترنت، حيث توفر حكومة المملكة المتحدة القيادة من خلال مائدة مستديرة عادية لأصحاب المصلحة تنظر في مسألة انتهاك حق المؤلف على شبكة الإنترنت. ونتيجةً لهذا العمل، ولاشراك جماعات أصحاب الحقوق (مثل اتحاد مكافحة سرقة حق المؤلف (FACT)، وجمعية صناعة الموسيقى المسجلة البريطانية (BPI))، تعمل الهيئات التجارية والصناعية، بالتعاون مع وكالات الإعلان على شبكة الإنترنت، على إعداد عملية ذاتية التنظيم سوف تُقلل إلى حد بعيد من ظهور الإعلانات المشروعة على المواقع التي تنتهك الملكية الفكرية. وسوف تكون الشرطة بمثابة "الحراس" بحيث يمكن تطوير فهم مشترك وتعريف للموقع الذي يُعتبر موقفاً مخالفاً. كما أدت المناقشات التي دارت في اجتماع المائدة المستديرة لأصحاب المصلحة إلى إجراء اتخذته محركات البحث لتغيير خوارزميات البحث - مدفوعاً بإشعارات إزالة حق المؤلف - بحيث تُخفض رتبة المواقع المخالفة في نتائج البحث.

## التدخلات الإدارية

9. لا يمكن اعتبار مُقدِّمي خدمات الإنترنت مسؤولين عن محتوى أنظمتهم، على النحو المبين في توجيه التجارة الإلكترونية، ولكن حالما يتلقى مُقدِّم خدمة الإنترنت إخطاراً بوجود مواد مخالفة، فإنه مُلزم بإزالتها للحفاظ على وضعه بوصفه مجرد قناة لمرور المواد/ أو ملاذ آمن لها. ويتولى أصحاب الحقوق وهيئاتهم التجارية مراقبة شبكة الإنترنت باستخدام مجموعة من البرمجيات، ويحيلون تفاصيل المواقع التي يكتشفون أنها تنتهك على حقوق الملكية الفكرية. ونادراً ما يحدث أي تدخل بشري، وتقع المسؤولية النهائية عن "الحذف" على عاتق صاحب الحق وليس مُقدِّم خدمة الإنترنت.

10. وتُقيّد الحكومة البريطانية أيضاً استخدام نطاق uk.. وفحصت الشرطة مجموعةً من المواقع الإلكترونية المخالفة جنائياً، واتخذت مُسجلاً مواقع uk. الإجراءات اللازمة لحذف تسجيل الموقع. ولا يزال العمل مستمراً مع مُسجلي النطاقات الأجنبية.

11. وتُشجّع حكومة المملكة المتحدة التدخلات التي تقودها الصناعة من أجل زيادة صعوبة استفادة المجرمين من عائدات جرائم شبكة الإنترنت. وقد تعاونت الشرطة ومُقدِّمو خدمات الدفع وأصحاب الحقوق في المملكة المتحدة لتحديد المواقع المخالفة جنائياً وإزالة وسيلة الدفع من هذه المواقع باستخدام لوائح غسل الأموال.

12. ويتضمن قانون الاقتصاد الرقمي لعام 2010 أحكاماً لمعالجة انتهاك حق المؤلف على الإنترنت الناتج عن التبادل غير المشروع للملفات بطريقة الند للند، من خلال إدخال نظام إبلاغ جماعي يهدف إلى تثقيف المستهلكين بشأن حق المؤلف وتغيير سلوك المستهلكين. وتلتزم الحكومة بتطبيق هذه الأحكام.

## التدخلات المدنية

13. استُخدمت الأحكام التشريعية، في السنوات الأخيرة، للحيلولة دون النفاذ إلى المواقع الإلكترونية التي تنتهك الحقوق انتهاكاً صارخاً. فيسمح القسم A97 من قانون حق المؤلف والرسوم والنماذج الصناعية والبراءات بأن تُصدر المحكمة العليا أمراً زجرياً ضد مُقدِّم خدمة عندما يكون على علم بأن شخصاً آخر ينتهك حق المؤلف باستخدام الخدمة المُقدَّمة. وقد مُنحت هذه السلطة بما يتماشى مع المادة (3)8 من التوجيه EC/29/2001 لعام 2001 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بشأن تنسيق بعض جوانب حق المؤلف والحقوق المجاورة في مجتمع المعلومات، والذي يؤكد أن "الدول الأعضاء تكفل أن يكون في مقدور أصحاب الحقوق أن يتقدموا بطلب لاستصدار أمر قضائي زجري ضد الوسطاء الذين يستخدم طرف آخر خدماتهم للتعدي على حق المؤلف أو الحقوق المجاورة".

14. وبحلول نهاية عام 2013، كانت قد صدرت نحو 9 أوامر قضائية زجرية تمنع النفاذ إلى ما يقرب من 40 موقعاً إلكترونياً مخالفاً. ومع زيادة تطبيق هذه الأحكام، قلَّ الوقت والتكلفة اللذان للحصول على هذا الأمر الزجري.

15. وإضافةً إلى ذلك، يجوز إصدار أمر "نوريش فارماكال" الذي يسمح للمحكمة بأن تأمر طرفاً آخر بالكشف عن معلومات من أجل اكتشاف المجرمين المزعومين أو الجرم المزعوم، في حالة عدم وجود أي طريقة أخرى لمعرفة تلك المعلومات. وقد استُخدم ذلك في طلب الكشف عن تفاصيل تخص أولئك المشتبه في تنزيلهم لمحتوى مخالف.

## التدخلات الجنائية

16. لقد أُعلن في يونيو 2013 أن مكتب الملكية الفكرية سوف يُقدِّم تمويلًا قدره 2,56 مليون جنيه إسترليني على مدار سنتين لشرطة مدينة لندن من أجل إنشاء "وحدة شرطة جرائم الملكية الفكرية" وإدارتها. وهي إحدى وحدات إنفاذ القانون المستقلة في عملها، وهي مُخصَّصة للتصدي لجرائم الملكية الفكرية الخطيرة والمنظمة (التقليد والقرصنة) التي تضر بالسلع المادية والرقمية (باستثناء السلع الصيدلانية). وسوف يصبُّ تركيز هذه الوحدة على الجرائم التي تُرتكب باستخدام أي منصة إلكترونية. وقد بدأت الوحدة عملها في 12 سبتمبر 2013، وبحلول نهاية عام 2013 بلغ إجمالي عدد من أُلقت القبض عليهم 13 شخصاً لارتكابهم مجموعة متنوعة من جرائم الملكية الفكرية.

17. وتربط هذه الوحدة بين الصناعة، والحكومة، وأجهزة إنفاذ القانون، ومجموعة من السلطات العامة، وتعمل على تركيز وتنسيق الموارد اللازمة للتعامل مع الجرائم الخطيرة المتعلقة بالملكية الفكرية على شبكة الإنترنت. وهذا التكامل المنهجي للأنشطة الرامية إلى مكافحة جرائم الملكية الفكرية سوف يأتي بتحسينات كبيرة في التصدي للقرصنة والتقليد. وسوف تحافظ هذه الوحدة – وهي الأولى من نوعها في العالم – على ريادة المملكة المتحدة في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

18. كما أن قانون الملاحقة القضائية للجرائم لسنة 1985<sup>7</sup> يسمح للصناعة بإقامة دعاوى خاصة. وقد ظهر ذلك بوضوح مؤخراً في عام 2012، في الدعوى التي أقامها اتحاد مكافحة سرقة حق المؤلف (FACT) ضد أنطون فيكرمن، الذي أنشأ وأدار أحد أشهر المواقع الإلكترونية التي تنتهك حق المؤلف في العالم، ألا وهو موقع surfthechannel. وقد ثبتت إدانة السيد فيكرمن بتهمة التآمر بغرض الاحتيال عن طريق تسهيل التعدي على حق المؤلف، وحُكم عليه بالسجن لمدة أربع سنوات.

## فهم سلوك المستهلكين

19. لا بد من فهم سلوك المستهلكين من أجل وضع حلول لمشكلة التعدي على الملكية الفكرية. وتماشياً مع التوصية الواردة في استعراض هارغريفز، مؤل مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية، في فترة ما بين مايو 2012 ومايو 2013، الهيئة البريطانية لتنظيم الاتصالات (Ofcom)<sup>8</sup> من أجل جمع معلومات لزيادة فهم سلوك المستهلكين ومواقفهم تجاه النفاذ المشروع وغير المشروع إلى المواد المحمية بحق المؤلف باستخدام شبكة الإنترنت.

20. ويتضح من البحث وجود طلب ملح على النفاذ إلى المواد المحمية بحق المؤلف على شبكة الإنترنت، حيث إن أكثر من نصف (58%) مستخدمي شبكة الإنترنت يقومون بتنزيل أو بث عنصر واحد على الأقل من المحتوى المحمي بحق المؤلف خلال العام. إلا أن التعدي على الحقوق كان دأب الأقلية، فتشير التقديرات إلى أن 17% من مستخدمي الإنترنت يستهلكون عنصراً واحداً على الأقل من المحتوى المخالف، وهو ما يعادل ثلث (29%) جميع مستخدمي المحتوى عبر الإنترنت.

<sup>6</sup> <http://www.cityoflondon.police.uk/CityPolice/Departments/ECD/PIPCU/>

<sup>7</sup> <http://www.legislation.gov.uk/ukpga/1985/23/contents>

<sup>8</sup> السلطة المستقلة المعنية بالتنظيم والمنافسة في مجال صناعات الاتصالات في المملكة المتحدة.

تقريباً. ويُبيّن البحث أيضاً أن 44% من جميع مستخدمي الإنترنت الذين تزيد أعمارهم على 12 عاماً لم يكونوا واثقين (تمام الثقة أو لم يكونوا واثقين على الإطلاق) من مشروعية المحتوى الإلكتروني. ويُبيّن أن 30% من المستخدمين سوف تُشجّعهم إتاحة خدمات قانونية أرخص على التوقف عن التعدي على الحقوق، وأن 24% منهم سوف يتوقفون عن التعدي إذا كان كل ما يريدونه متاحاً بطريقة قانونية.

## مبادرات الصناعة

21. اكتشف استعراض هارغريفز أن الإنفاذ والتثقيف وحدهما جاهداً مجاهداً من أجل إحداث أثر على مستويات انتهاك حق المؤلف، ولكنه اكتشف وجود مزيد من دلائل النجاح عندما واجهت الصناعة الخدمات غير المشروعة بتوفير منتجات قانونية بأسعار أقل في شكل يلبي رغبة المستهلكين.

22. وتعمل الصناعة في المملكة المتحدة على إعداد حلول لمساعدة المستهلك على التمييز بين المحتوى القانوني وغير القانوني على شبكة الإنترنت إضافة إلى إعداد تكنولوجيات آلية متنوعة للبحث عن المحتوى الذي ينتهك حق المؤلف على شبكة الإنترنت وتوجيه إنذارات إزالة. ويدير مُقدّمو الموسيقى على شبكة الإنترنت (وغيرهم من الناشرين) مجموعة متنوعة من النماذج التجارية، منها: تنزيلات مجانية مدعومة بإعلانات؛ وتنزيلات مجانية للمستخدمين العابرين، مع فرض رسوم أقل مقابل الاستخدام الأكثر كثافة أو المُتقدّم وخدمات اشتراك متنوعة، بما في ذلك خدمات التخزين التي يمكن للمستهلكين استخدامها في حفظ المكتبات "التي تخصهم". ونتيجة لذلك، تمتلك المملكة المتحدة عروضاً قانونية أكثر من أي مكان آخر في العالم.

23. ويقدم الفصل الثاني من تقرير المملكة المتحدة بشأن جرائم الملكية الفكرية تحديثاً سنوياً عن الاستجابة المُستَقة للتصدي لجرائم الملكية الفكرية، ويُسلط الضوء على مبادرات ومشاريع لمواجهة التهديدات الرئيسية الناجمة عن جرائم الملكية الفكرية، مثل البيئة الإلكترونية. وفيما يلي عدد من الأمثلة، وإن كانت غير شاملة.

24. وتعمل جمعية حقوق الأداء الموسيقي (PRS for Music) حالياً على إعداد حلّ تقني لمساعدة المستهلك على التمييز بين المحتوى القانوني وغير القانوني المحمي بحق المؤلف على شبكة الإنترنت قبل التعامل مع أي موقع إلكتروني، مما يسمح لهم باتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مكان الحصول على المحتوى. وسوف تظهر "إشارة المرور" – وهي عبارة عن علامة "✓" خضراء أو علامة "X" حمراء – بجانب اسم الموقع أو عن طريق عنصر منبثق عندما يرى المستهلك وصلات تُفضي، عن طريق النفاذ المباشر أو البحث، إلى أحد المواقع. وسوف ينطبق ذلك على جميع المواقع، سواء أكانت جهة استضافتها تقع في المملكة المتحدة أو في أي مكان آخر.

25. واستجابةً لمشكلة التمييز بين المواقع القانونية وغير القانونية، أطلق تحالف الملكية الفكرية خريطة المحتوى<sup>9</sup> في نوفمبر 2012. وهي بوابة إلكترونية تعرض الخدمات المشروعة الكثيرة جداً المتاحة للمستهلكين البريطانيين في قطاعات الأفلام السينمائية والتلفزيونية، والكتب الإلكترونية، والموسيقى، والألعاب، والرياضة.

26. ويهدف صندوق الصناعة للتوعية بالملكية الفكرية إلى مواجهة التحدي المستمر المتمثل في التعدي على حق المؤلف في الأفلام السينمائية والتلفزيونية، وذلك بحثاً الجماهير على تقدير الأفلام حق قدرها ومشاهدة الأفلام السينمائية والتلفزيونية والفيديو عبر مصادر مشروعة. وتُجرى أنشطة التثقيف الخاصة بصندوق الصناعة منذ عدة سنوات، وأشارت التقديرات مؤخراً إلى أنها أدت إلى الحد من انتشار القرصنة بنحو مليوني شخص سنوياً. والحملة الرائدة في هذه الصناعة بشأن الوسائط المتعددة المتكاملة – وهي حملة "لحظات تستحق أن تدفع لتشاهدها" – تحث المشاهدين على احترام قيمة المحتوى الإبداعي من خلال إظهار أن السينما والتلفزيون والفيديو لها قيمة ترفيهية تستحق أن يُدفع ثمنها. وتُوجّه الحملة المستهلكين إلى محرك البحث عن الأفلام القانونية، FindAnyFilm.com، بوصفه نقطة انطلاق عظيمة للاستمتاع بمشاهدة الأفلام القانونية،

<sup>9</sup> <http://www.thecontentmap.com/>

بجميع الأنساق. كما أعاد صندوق الصناعة إصدار دليل "الموسيقى والأفلام والإنترنت" الذي يُقدِّم نصائح ومعلومات لمساعدة الآباء والأهملات والمدرسين على معرفة ما إذا كان الموقع يبيع محتوى مشروفاً أم لا، ويُقدِّم نصائح بشأن عواقب النفاذ إلى مواد مخالفة.

27. ويوفر موقع Brand-i<sup>10</sup>، الذي بدأ العمل في يونيو 2011، منتدى يجتمع فيه المستهلكون للعثور على سلع أصلية تحمل علامات مُسجَّلة على شبكة الإنترنت وللإبلاغ عن أي مواقع إلكترونية مزيفة مشتبه فيها. ويستطيع المستهلكون أن يبحثوا حسب العلامة التجارية عن المواقع الإلكترونية التي يعتمدها مالك العلامة التجارية لبيع سلعه. ويمكن للمستهلكين أيضاً الإبلاغ عن المواقع الإلكترونية المشبوهة. وتُرسل هذه المعلومات إلى قسم حماية أصحاب الحقوق، لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وإلى مركز الجريمة الإلكترونية للمعايير التجارية<sup>11</sup>، لضمان فحص الاستفسارات المتعلقة بغير الأعضاء والمتعلقة بغير العلامات التجارية.

## التحدي التكنولوجي

28. كلما تطورت التكنولوجيات، اتسع نطاق انتهاك الملكية الفكرية. ولذلك ترى المملكة المتحدة أن من المهم إعداد حلول للمشاكل التكنولوجية. فهي ذات فائدة إضافية تتمثل في مساعدة الأعمال التجارية المشروعة على النمو، إضافةً إلى المساعدة على منع انتهاك الملكية الفكرية. ولذلك أجرى مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية في عام 2013 – من خلال مبادرة بحوث الأعمال التجارية الصغيرة الخاصة بمجلس استراتيجية التكنولوجيا – مسابقةً تهدف إلى تعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وتبسيط الضوء على توافر مصادر تمويل مشروعة عن طريق البحث عن إجابات عن السؤال التالي: "كيف يمكن لتكنولوجيا جديدة أن تساعد على النمو في الأسواق المشروعة، مع خفض إمكانية النفاذ إلى المنتجات المقلدة على شبكة الإنترنت خفصاً ملحوظاً؟" وقد ورد تسعة عشر مقترحاً من مجموعة من الشركات والمؤسسات الأكاديمية، ومُؤَل مشروعان. وأعدت جامعة سري (Surry) مخططاً جديداً لحماية محتوى الوسائط الرقمية، في حين صممت whiteBULLET<sup>12</sup> نظاماً يسمح بتصنيف المواقع الإلكترونية إلى منخفضة أو متوسطة أو عالية المخاطر في مؤشر لانتهاك الملكية الفكرية. وهذا سوف يساعد المستخدمين على التعرف على المواقع الإلكترونية التي تباع سلعاً مقرصنة أو تُحلّ بقانون الملكية الفكرية.

## ملخص

29. خلاصة القول إن المملكة المتحدة تخوض غمار التحدي المتمثل في التصدي لانتهاك الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت على نحو متكامل، من خلال الجمع بين الإنفاذ، وتنشيف الجمهور، وتمكين المستهلكين من النفاذ إلى محتوى رقمي مشروع.

[نهاية الوثيقة]

<sup>10</sup> [www.brand-i.org](http://www.brand-i.org)

<sup>11</sup> <http://www.tradingstandardsecrime.org.uk/>

<sup>12</sup> <http://www.white-bullet.com/>